سلطة دبي
للخدمات المالية

برنامج سلطة دبي للخدمات المالية للرقابة على التدقيق

تقرير للعامة 2008 - 2012

صدر في أبريل 2013

المحتويات

1. مقدمة 3

2. حول هذا التقرير 6

3. سلطة دبي للخدمات المالية 7

4. أهم النتائج التي تم التوصل اليها 8

1.4 التشكيك المهني 8

2.4 الشركات المستمرة 8

3.4 استقلال الموظفين 8

4.4 التأكيدات الخارجية 9

5.4 تنفيذ معايير الوضوح من المعايير الدولية للتدقيق 9

6.4 اعداد البيانات المالية لعملاء التدقيق - يهدد بالتدقيق على عمل المدقق نفسه 10

7.4 عدم كفاية الاثباتات للمراجعة بسبب أداء أعمال التدقيق من قبل مكتب آخر من نفس الشركة 10

8.4 جودة أعمال التدقيق 11

9.4 مشاركة المسؤولين عن التدقيق 11

10.4 عدم كفاية أعمال التدقيق 11

11.4 الافصاح عن أصل مودع لدى كيان مرتبط كمعادل للنقد 12

5. نتائج أخرى 13

الملحق 1 - برنامج سلطة دبي للخدمات المالية للرقابة على التدقيق 14

الملحق 2 - نتائج أخرى 18

الملحق 3 - المدققون المسجلون للفترة 23

الملحق 4 - المدققون الذين انسحبوا خلال الفترة 24

١. مقدمة

هذا التقرير هو أول تقرير يصدر حول برنامج سلطة دبي للخدمات المالية للرقابة على التدقيق.

يغطي التقرير عمليات التفتيش التي قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية في الفترة ما بين ١ يناير 2008 إلى 31 ديسمبر 2012.

يهدف برنامج سلطة دبي للخدمات المالية إلى ترويج اتمام عمليات التدقيق الخارجية للتقارير المالية الصادرة بموجب الباب 8 من النموذج العام (GEN) في كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية بجودة عالية.

يهدف برنامج الرقابة على التدقيق إلى تقييم أن المدققون المسجلون في مركز دبي المالي العالمي يستوفون المعايير الدولية المعمول بها. يوضح كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية تلك المعايير التي تتضمن: المعايير الدولية للتدقيق (ISAs)، والمعيار الدولي للرقابة على الجودة (ISQC1) ومدونة الأخلاقيات المهنية للمحاسبين الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين وحيث ينطبق ذلك، معايير المحاسبة والتدقيق الإسلامية ومدونة الأخلاقيات المهنية لشركات المحاسبة والتدقيق على المؤسسات المالية الإسلامية حسبما هي صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

لدى سلطة دبي للخدمات المالية نظام رقابي يتعلق بالمدققين المسجلين يتضمن الاشراف عن بعد والاشراف الميداني. تتخذ سلطة دبي للخدمات المالية طريقة تستند إلى تقييم المخاطر في تنظيمها من خلال استخدام دورة إدارة مخاطر مستمرة تتضمن نشاطات مخططة ونشاطات تعقد في مناسبات معينة. تم بحث برنامج سلطة دبي للخدمات المالية للرقابة على التدقيق بالتفصيل في الملحق ١.

يتألف فريق سلطة دبي للخدمات المالية للرقابة على التدقيق من أعضاء من العاملين لدى السلطة، والذين يتمتعون بالخبرة في التدقيق القانوني واعداد التقارير المالية. وقد تم تدريب العاملين على طريقة الرقابة على التدقيق التي تنتهجها سلطة دبي للخدمات المالية.

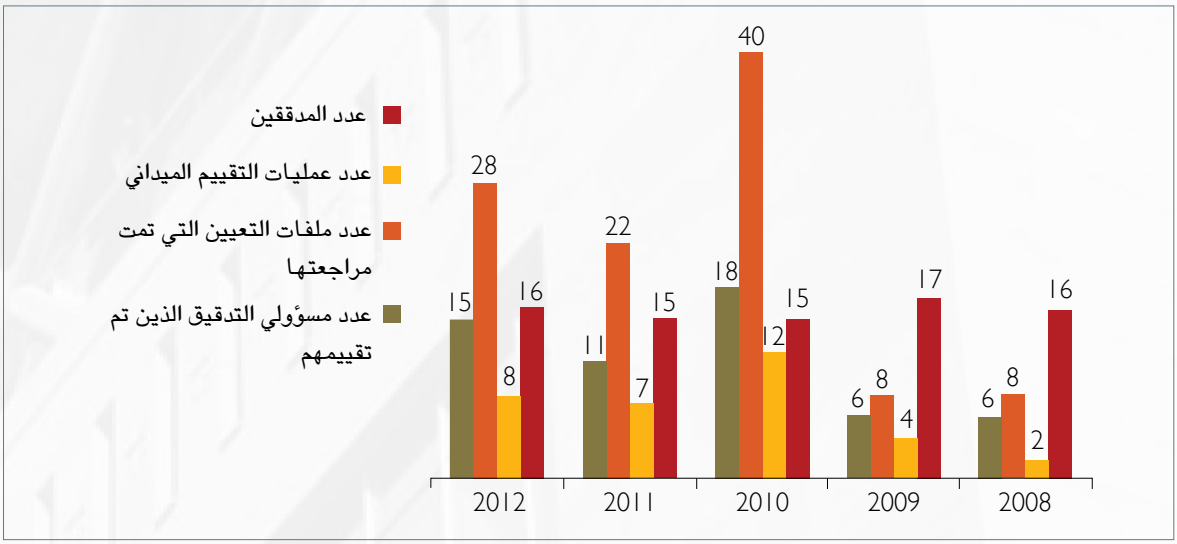

المخطط ١: ملخص نتائج الرقابة على التدقيق للفترة.

خلال الفترة المغطاة في هذا التقرير، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بإجراء ثلاث وثلاثين (33) تقييم ميداني وقامت بتقييم ست وخمسين (56) مبدأ من مباديء التدقيق وقامت بمراجعة مائة وستة (106) من ملفات تعيين المدققين مركزة في ذلك على جوهر عمل المدققين المسجلين وتقييم ما اذا كان المدققون المسجلون قد حصلوا على اثباتات ومستندات كافية لدعم النتائج التي توصلوا اليها في الأحكام الرئيسية لتدقيقهم.

قدمت مؤسسة المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز و/أو رابطة المحاسبين القانونيين مساعدة فنية في ثلاث عشرة (13) عملية تقييم ميدانية. الا أن العاملين في سلطة دبي للخدمات المالية كانوا دائما هم المسيطرين على توجه كافة عمليات التقييم الميداني والمسؤولية عنها.

المسائل الرئيسية

حددت سلطة دبي للخدمات المالية ثلاث (3) مسائل تتطلب العمل على تحسينها من قبل المدققين المسجلين في مجال الاثباتات المستخدمة في التدقيق وهي:

(1) يجب أن يمارس المدققون المسجلون أسلوبا متشككا بشكل أكبر خاصة عند مراجعة الأحكام الصادرة عن الإدارة؛

(2) يجب أن لا يحاول المدققون المسجلون الحصول على الاثباتات التي تدعم صحة الأرصدة والأحكام الصادرة عن الإدارة فقط، بل عليهم محاولة الحصول على اثباتات قد تتعارض مع تلك الأرصدة والأحكام؛ و

(3) يجب على المدققين المسجلين تحسين كفاية وملائمة الاثباتات التي يحصلون عليها لدعم النتائج التي يتوصلون اليها حول النواحي الهامة في التدقيق.

هناك بعض النواحي الهامة الأخرى التي يتوجب على المدققين المسجلين تركيز انتباههم عليها وإجراء تحسينات عليها للحرص على جودة التدقيق.

ستبلغ سلطة دبي للخدمات المالية كل من المدققين المسجلين بهذه النتائج فرديا وستعمل كذلك على وصول هذه النتائج لهم من خلال دورات التواصل السنوية التي تعقدها والتي تشرح بالتفصيل النتائج التي تم التوصل اليها ككل من خلال عمليات التفتيش التي تمت في السنة السابقة مع تسليط الضوء على النواحي التي ستكون محط اهتمام برنامج التفتيش للسنة القادمة.

خلال الفترة المغطاة في هذا التقرير، اتخذت سلطة دبي للخدمات المالية مجموعة من الإجراءات التي تتراوح ما بين توجيه ملاحظات خطية إلى المدققين المسجلين مع الزام المدققين المسجلين بتنفيذ الإجراء الموصى به، ووضع مباديء التدقيق تحت الرقابة المشددة إلى اتخاذ إجراءات قصوى متمثلة في اتخاذ إجراء تنفيذي في الحالات الأشد خطورة.

نظمت سلطة دبي للخدمات المالية مؤتمري تدقيق لتقديم قاعدة لبحث المسائل المتعلقة بالتدقيق في المنطقة. وقد حضر هذين المؤتمرين عدد كبير من المدققين الممارسين في كافة أنحاء المنطقة. كما نظمت سلطة دبي للخدمات المالية "جلسات صباحية" تناولت مواضيع ذات اهتمام للمجتمع ككل.

تعمل سلطة دبي للخدمات المالية حاليا على إجراء مراجعة كاملة للاطار التشريعي لديها والمتعلق بالمدققين المسجلين في مركز دبي المالي العالمي. من المتوقع أن يتم انجاز هذه المراجعة في عام 2014.

خلال عام 2012، تم تعديل القانون التنظيمي لسنة 2004 لينص على اسناد الاشراف التنظيمي على المدققين المسجلين والشركات المساهمة العامة إلىسلطة دبي للخدمات المالية. وستقوم سلطة دبي للخدمات المالية بإجراء عمليات تفتيش على المدققين المسجلين ابتداء من عام 2013.

في سنة 2013، ستستمر سلطة دبي للخدمات المالية بالتفتيش على المدققين المسجلين من بين الشركات المرخصة ومؤسسات السوق المرخصة. تتضمن نواحي التركيز المستقبلي على مدققي الحسابات المسجلين ما يلي:

1) الاثباتات الداعمة للتدقيق والتشكيك المهني.
2) تطبيق مباديء التدقيق؛ و
3) الاستقلال.

أنني على ثقة بأنكم ستجدون النتائج في هذا التقرير مفيدة.

ايان جونستون
الرئيس التنفيذي

2. حول هذا التقرير

يلخص هذا التقرير النتائج التي أسفرت عنها زيارات الرقابة التي قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية للمدققين المسجلين أو للشركات المرخصة ولمؤسسات السوق المرخصة، والتي تمت على مدى خمس (5) سنوات ويبين المسائل الرئيسية التي تم تحديدها خلال السنوات من 2008 - 2012. لا يغطي هذا التقرير المدققين المسجلين من الشركات المساهمة العامة المدرجة.

في سياق مراجعة سلطة دبي للخدمات المالية لنموذج من ملفات التعيين للمدقق المسجل، قد تسفر الزيارة الرقابية عن تحديد الوسائل التي يمكن أن يكون فيها ملف تعيين المدقق كفؤا. ليس الهدف من زيادة الرقابة على التدقيق الاطلاع على كافة عمليات تعيين المدققين المسجلين لإجراء التدقيق، ولا لتحديد كل كفاءة قد توجد في تعيين المدقق. وعليه، لا يقدم هذا التقرير أي ضمان بأن عمليات التدقيق التي يقوم بها المدققون المسجلون للبيانات المالية خالية من العيوب التي لا يبينها هذا التقرير بشكل محدد.

ما لم يبين خلاف ذلك، لا تنطبق جميع المسائل في هذا التقرير على كل مدقق مسجل.

خلال هذه الفترة، قامت سلطة دبي للخدمات المالية أيضا بإجراء عمليات تفتيش تركز على التزام المدققين المسجلين فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال. لم ترد النتائج التي أسفرت عنها عمليات التفتيش تلك في هذا التقرير.

لا يغطي هذا التقرير أية إجراءات تنفيذ اتخذتها سلطة دبي للخدمات المالية ضد المدققين المسجلين. تم بيان نتائج جميع إجراءات التنفيذ على الموقع الالكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية (**www.dfsa.ae**) ومن خلال بيانات اعلامية مستقلة.

يجب أن تعتبر الإشارات إلى "الحالات" / "المناسبات" / "ملفات تعيين المدقق" و "فرق المدقق" في النتائج أنها ترتبط بنتيجة تدقيق معين بينما تعتبر الإشارة إلى "المدقق المسجل" أنها ترتبط بالمسائل المتعلقة بشركة التدقيق ككل.

نأمل أن يكون هذا التقرير مفيدا للمدققين المسجلين وغيرهم من شركات التدقيق ومؤسسات السوق المرخصة ولجان التدقيق وغيرهم من أصحاب المصالح.

---

1 - المنتدى الدولي لمُنظمي عمليات التدقيق المستقلين. الهدف الرئيسي للمنظمة هو تمكين أعضائها من تبادل المعلومات فيما يتعلق ببيئة سوق التدقيق والخبرات العملية لأنشطة التدقيق التنظيمية المستقلة، مع التركيز على عمليات التفتيش على المدققين وشركات التدقيق. سلطة دبي للخدمات المالية عضو في المنتدى الدولي لمُنظمي عمليات التدقيق المستقلين.

2 - تسعى المبادىء الجوهرية إلى تعزيز رقابة فعالة ومستقلة لمراجعة الحسابات على الصعيد العالمي، وبالتالي المساهمة في هدف الأعضاء الا وهو خدمة المصلحة العامة وتعزيز حماية المستثمر عن طريق تحسين جودة عملية التدقيق.

3. سلطة دبي للخدمات المالية

سلطة دبي للخدمات المالية هي منظم مستقل للخدمات المالية والخدمات المساعدة التي تتم مزاولتها في مركز دبي المالي العالمي أو منه، وهو منطقة مالية حرة ذات غرض خاص.

تنظم سلطة دبي للخدمات المالية مجموعة كبيرة من الشركات القائمة في مركز دبي المالي العالمي، من ضمنها البنوك وشركات التأمين ومديري الصناديق ومكاتب الاستشارات والوسطاء والبورصات وبيوت المقاصة مع وكالات تصنيف الائتمان والمدققين المسجلين وغيرهم من مزودي الخدمات المساعدة. تقدم هذه الشركات لعملائها مجموعة واسعة من الخدمات تشمل التمويل الإسلامي.

بالإضافة إلى تنظيم الخدمات المالية والخدمات المساعدة، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية الاشراف على متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال ومتطلبات مكافحة تمويل الإرهاب المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي وتنفيذها. وقد قبلت سلطة دبي للخدمات المالية تفويضا من مسجل الشركات في مركز دبي المالي العالمي بالتحري حول شؤون شركات مركز دبي المالي العالمي وشركات التضامن القائمة فيه عند الاشتباه بوجود أية مخالفة لقانون الشركات في مركز دبي المالي العالمي أو لمتابعة تنفيذ سبل المعالجة المتاحة لمسجل الشركات.

بالنسبة للمدققين المسجلين، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية المسؤولية عن تسجيل المدققين المسجلين في مركز دبي المالي العالمي والاشراف عليهم ووقفهم عن العمل/الغاء ترخيصهم بالنسبة لشركات التدقيق ومؤسسات الأسواق المرخصة وشركات المساهمة العامة.

4. أهم النتائج التي تم التوصل اليها

اثارت عمليات المراجعة لملفات التعيين التي تمت على المدققين المسجلين عدة مسائل تتعلق بكفاية الاثباتات التي يحصل عليها المدققون المرخصون لدعم استنتاجاتهم في نواحي التدقيق الرئيسية وملائمة تلك الاثباتات. كانت أهم النتائج التي تم التوصل اليها غالبا في النواحي المبينة فيما يلي:

1.4 التشكيك المهني

يجب المحافظة على أسلوب التشكيك المهني وممارسته أثناء تخطيط التدقيق وأداءه.

يجب أن يتمتع المسؤولون عن التدقيق والعاملين فيه بعقول تساؤلية ويجب عليهم الحصول على فهم تام لكافة الحقائق دون اعتماد كبير على توضيحات الإدارة واعلاناتها. كما يجب عليهم عدم محاولة الحصول على اثباتات للتدقيق تدعم قرارات الإدارة بل عليهم محاولة الحصول على الاثباتات التي تتعارض مع تلك القرارات. من واجب المسؤولين عن التدقيق الابقاء على المستوى المناسب من التشكيك المهني.

من الضروري أن يتمتع المسؤولون عن التدقيق والعاملون فيه بمعرفة سليمة للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRS) وغيرها من المعايير والأطر المحاسبية ذات العلاقة ليتمكنوا من أداء التدقيق بشكل فعال.

2.4 الشركات المستمرة

يوجب المبدأ 570 من المعايير الدولية للتدقيق بعنوان الشركات المستمرة، على مدقق الحسابات أن يقيّم تقديرات الإدارة لقدرة الكيان على الاستمرار كشركة مستمرة. كما يوجب المبدأ المذكور على المدققين المسجلين القيام بإجراءات معينة عند وجود حالات أو أوضاع قد تثير شكا كبيرا حول قدرة أي كيان على الاستمرار كعمل مستمر.

في خمسة (5) ملفات تعيين، لم يكن هناك ما يثبت أن المسؤولين عن التدقيق قد تصدّوا للاثباتات التي قدمتها إدارة الشركة المرخصة لدعم الافتراض بأن الكيان هو شركة مستمرة. في معظم الحالات قبل المسؤولون عن التدقيق تقديرات الإدارة للتدفقات النقدية المستقبلية دون تقييم دقيق للافتراضات التي قامت عليها تلك التقديرات بشكل دقيق.

3.4 استقلال الموظفين

لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية أن ستة (6) مدققين مسجلين يحتفظون بجوازات سفر موظفيهم، وقد كانت حجتهم في ذلك أن حجز جوازات سفر الموظفين من قبل هؤلاء المدققين كان لأغراض أمنية، الا أن الاثباتات تشير إلى أن هذا قد لا يكون هو السبب الحقيقي وراء ذلك.

ترى سلطة دبي للخدمات المالية أن الاحتفاظ بجوازات سفر الموظفين قد يؤثر على استقلالية هؤلاء الموظفين من ناحية اثارة مخاوفهم (إن كانت لديهم مخاوف) بالنسبة لأي تدقيق ما.

بعد إجراء تقييماتنا في الموقع، أكد هؤلاء المدققون أنهم أعادوا جوازات السفر إلى أصحابها من الموظفين.

وستستمر سلطة دبي للخدمات المالية في مراقبة المسائل المتعلقة باستقلال الموظفين عن كثب.

4.4 التأكيدات الخارجية

قد يكون اثبات التدقيق الذي يتخذ شكل تأكيدات يستلمها المدقق من الأطراف المؤكدة أكثر اعتمادية من الاثبات الذي يصدر داخليا عن الكيان المعني. من ممارسات التدقيق المقبولة عموما أن يتم الحصول على تأكيدات مستقلة للأرصدة الهامة و/أو الرئيسية (مثل النقد في البنوك والاستثمارات والقروض لدى المؤسسات المالية والمدينين) لدعم دقة افتراضات التدقيق و/أو وجودها و/أو تمامها.

في حالة عدم الحصول على تأكيدات خارجية، يكون على المدقق أداء إجراءات بديلة تقدم اثبات تدقيق كاف ومناسب حول افتراضات التدقيق التي كانت التأكيدات تنوي أن تغطيها .

في ثماني (8) ملفات تعيين، لم يستلم فريق التدقيق تأكيدات خارجية من أطراف مستقلة من الغير. وقاموا بأداء إجراءات بديلة في واحدة من الحالات للتحقق بأنفسهم بينما لم يتم اتخاذ إجراءات بديلة في ملفات التعيين السبع (7) الباقية. في الحالات التي لم يتم فيها اتخاذ إجراءات بديلة، لم يتضمن ملف التعيين توضيحا كافيا للسبب الذي دعا إلى عدم اتخاذ إجراءات بديلة من قبل فريق التدقيق.

في ثمانية عشر (18) ملف تعيين، لم يكن هناك أثر لأي إجراء تدقيق، بينما لم تقم فرق التدقيق الخمسة عشر (15) بممارسة سيطرة مناسبة على إجراءات التأكيد الخارجية حسبما يطلبه المبدأ 505 من المعايير الدولية للتدقيق بعنوان – التأكيدات الخارجية. وقد أعد هؤلاء المدققون المسجلون خطابات تأكيد وأرسلوها إلى عملائهم الكترونيا وسمحوا لعملائهم ارسال التأكيد إلى البنوك ذات العلاقة.

5.4 تنفيذ معايير الوضوح من المعايير الدولية للتدقيق

في عام 2009، أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) معايير الوضوح.

تتألف المجموعة النهائية من معايير الوضوح من ستة وثلاثين (36) معيارا من المعايير الدولية للتدقيق والمعيار الدولي للرقابة على الجودة 1، تتضمن:

- معيار واحد (1) جديد يتعلق بالتواصل حول عيوب الرقابة الداخلية؛
- ستة عشر (16) معيارا تتضمن متطلبات جديدة ومعدلة؛ و
- عشرين (20) معيارا تمت اعادة صياغتها لتنطبق على المبادىء الجديدة ولتبين المسائل المتعلقة بالوضوح العام.
- وقد أصبحت معايير الوضوح من المعايير الدولية للتدقيق سارية على عمليات تدقيق البيانات المالية للفترات التي بدأت من 15 ديسمبر 2009 أو بعد ذلك.

بالنسبة لعدد من عمليات التفتيش التي قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية خلال التفرة، لم يتم تفعيل معايير الوضوح من المعايير الدولية للتدقيق بعد. بالإضافة إلى ذلك، ذكّرت سلطة دبي للخدمات المالية المدققين المسجلين بإجراء ترتيبات كافية لتنفيذ معايير الوضوح في عمليات تدقيق البيانات المالية عن الفترات التي تبدأ في 15 ديسمبر 2009 أو بعد ذلك التاريخ.

6.4 اعداد البيانات المالية لعملاء التدقيق - يهدد بالتدقيق على عمل المدقق نفسه

حسب مدونة أخلاقيات العمل للإتحاد الدولي للمحاسبين، فإن تقديم الخدمات التي تتضمن اعداد البيانات المالية لأي من عملاء المدقق ينشيء تهديدا بأن تكون عملية تدقيق تلك البيانات فيما بعد هي في الواقع تدقيق للعمل الذي تم أداؤه من قبل المدقق نفسه.

يجوز للمدقق تقديم خدمات تتعلق باعداد البيانات المالية بناء على المعلومات في الرصيد التجريبي لأي من عملاء المدقق الذي لا يكون مصلحة عامة طالما تم الحد من التهديد الذي ينشأ عن تقديم تلك الخدمات والمتمثل بتدقيق المدقق على عمله نفسه إلى حد مقبول.

وفي جميع الحالات، يجب تقييم أهمية ذلك التهديد الناشيء وتطبيق سبل الأمن عند اللزوم لازالة التهديد أو تقليله إلىمستوى مقبول. تتضمن تلك السبل ترتيب أداء تلك الخدمات من قبل فرد لا يكون عضوا في فريق التدقيق.

لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية أن خمس (5) من فرق التدقيق أعدت/ساعدت في اعداد البيانات المالية إلىبعض عملائها في تدقيق الحسابات. بناء على مناقشاتنا مع المدراء المسؤولين على عمليات التدقيق المعنية، علمنا أنه قد تم اعداد البيانات المالية من قبل أعضاء فريق التدقيق الذين قاموا فيما بعد بتدقيق الحسابات المالية.

على الرغم من أن فرق التدقيق عرفت تهديد التدقيق على عمل المدقق نفسه، الا أن المسؤولين عن التدقيق لم يقيّموا ويحدوا من ذلك التهديد إلى مستوى مقبول.

7.4 عدم كفاية الاثباتات للمراجعة بسبب أداء أعمال التدقيق من قبل مكتب آخر من نفس الشركة

بموجب قوانين سلطة دبي للخدمات المالية، فأن عمليات التدقيق التي تقوم بها الشركات المرخصة المحلية يجب أن تتم من قبل مدققين مسجلين لدى سلطة دبي للخدمات المالية. غالبا ما يتم التدقيق من قبل مكتب آخر من نفس مجموعة مكاتب المدقق المسجل. بغض النظر عن مكان أداء العمل، يجب أن يعين مكتب التدقيق مسؤول تدقيق يكون مسؤولا عن توجيه التعيين لإجراء التدقيق والاشراف عليه وأداءه.

النتائج التي تم التوصل اليها من ملفات معينة:

- تم إجراء أعمال التدقيق من قبل مكتب آخر من نفس المجموعة التي ينتمي اليها المدقق المسجل. تم توقيع تقرير التدقيق من قبل المدقق المسجل بناء على رأي داخلي موقع من شريك في مكتب آخر. صدر خطاب التعيين من قبل مكتب آخر وليس من قبل المدقق المسجل حسبما توجبه قوانين سلطة دبي للخدمات المالية. سجّل المدقق المسجل عمله الذي يتضمن مستندات التقرير التي أعدها مكتب آخر. الا أن أعمال المراجعة التي قام بها المدقق المسجل لم تظهر في هذا الملف ولم يتضمن الملف ما يثبت أن مسؤول التدقيق قد قام بالمراجعة، وكل ما ظهر في الملف كان توقيع مدير التدقيق. لم تتمكن سلطة دبي للخدمات المالية من التحديد بالرجوع إلى ملف أعمال المراجعة التي أداها المدقق المسجل لتقتنع بأن الاثباتات التي استند التدقيق اليها كانت كافية.
- تمت الأعمال التي استند اليها التدقيق في مكتب تابع للمدقق المسجل وقد وقع المدقق المسجل على تقرير التدقيق بناء على العمل الذي قام به المكتب التابع. تضمن ملف التعيين لأداء التدقيق المعلومات التي قدمها المكتب التابع ولكنه لم يبين العمل الذي قام به المدقق المسجل في توجيه

نطاق التدقيق ولم يتضمن اثباتا كافيا لإجراءات المراجعة التي تمت. لم تكن هناك اثباتات كافية في الملف تشير إلى مشاركة مسؤول التدقيق في التدقيق بناء على ترتيبات داخلية.

8.4 جودة أعمال التدقيق

المدققون المسجلون مسؤولون عن جودة عمليات التدقيق الفردية ويجب أن يهدفوا لضمان أداء عمليات تدقيق ذات جودة عالية باستمرار. من الممكن الحصول على تدقيق ذو جودة عالية حين يكون بالإمكان الاعتماد على رأي المدقق بالبيانات المالية نظرا لأن ذلك الرأي قد استند إلى اثباتات تدقيق كافية ومناسبة حصل عليها فريق التدقيق.

بخصوص اثنين من المدققين المسجلين، لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية وجود مسائل تتعلق بجودة أعمال التدقيق التي تم أداؤها من قبل المدققين المذكورين؛ تلك المسائل تتعلق بالمستندات وأسلوب التدقيق الذي استند اليه التدقيق.

لم تبين ملفات التعيين لأداء التدقيق فهما متعمقا لمتطلبات معايير التدقيق، مما يستنتج منه بأن الموظفين العاملين بالتدقيق لم تكن لديهم معرفة سابقة بمتطلبات التدقيق ولم يتلقوا تدريبا كافيا.

9.4 مشاركة المسؤولين عن التدقيق

بموجب قوانين سلطة دبي للخدمات المالية، يجب أن يعين المدقق المسجل مسؤول تدقيق يكون مسؤولا عن توجيه التعيين لأداء التدقيق والاشراف عليه وأداءه.

النتائج التي تم التوصل اليها من ملفات معينة:

- لم يشارك المسؤول عن التدقيق، الذي انيطت به مسؤولية توقيع التقرير، بشكل كاف في التدقيق. تم اسناد دور "الشريك المسؤول عن التعيين" إلى شريك جديد، لم يتم تسجيله بعد كمسؤول تدقيق لدى سلطة دبي للخدمات المالية. يجب أن يستوفي المسؤول عن التدقيق الذي يوقع تقرير التدقيق واجبات "الشريك المسؤول عن التعيين" حسبما تم تعريفها في المعيار رقم 220 من المعايير الدولية للتدقيق – الرقابة على جودة تدقيق البيانات المالية.

- تمت إدارة أعمال تدقيق المدقق المسجل من قبل أحد المديرين، والذي لم يكن مسؤول تدقيق حسبما هو معرف في كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية. الا أن تقرير التدقيق وقع من قبل شريك آخر بصفته مسؤول التدقيق. لم يوجد في الملف ما يثبت أن الشريك الموقع قد شارك بشكل كاف في إجراءات التدقيق أو أنه قام بأداء أية مهام مراجعة قبل توقيع تقرير التدقيق. وهذا لا يستوفي متطلبات النموذج العام GEN الواردة في 8.9.2 التي توجب على المسؤول عن التدقيق إدارة أعمال عملية التدقيق وتوقيع تقرير التدقيق.

- انحصرت مشاركة مسؤول التدقيق الذي وقع التقرير بالمراحل النهائية لاتمام التدقيق ولم يكن مسؤولا خلال عملية التدقيق عن توجيه أعمال التدقيق أو الاشراف عليها أو أداءها.

10.4 عدم كفاية أعمال التدقيق

يجب أن يصمم المدقق المسجل إجراءات التدقيق المناسبة للظروف ويؤديها بهدف الحصول على اثباتات كافية للتدقيق. أن الكفاية هي مقياس الكمية المطلوبة من إثباتات التدقيق. تتأثر كمية اثباتات التدقيق المطلوبة بتقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية.

النتائج التي تم التوصل اليها من ملفات معينة:

- لم يتم القيام بأية أعمال تدقيق على معاملة عوائد رئيسية بخلاف الحصول على خطاب اعلان من الإدارة، ولم يتضمن ملف التعيين أي اثبات آخر. ناقش مسؤول التدقيق هذه المسألة مع الشركة المرخصة وقد اقتنع بالنتيجة التي اسفرت عنها تلك المناقشات، ولم يكن هناك أي اثبات آخر في المستندات لاثبات هذه المناقشات.

- اذا ما أخذنا بعين الاعتبار اعتماد الشركات المرخصة على المعاملات الكبرى لتوليد النقد، مع نسبة المدينين القائمين في نهاية السنة المالية التي بلغت 82 % من اجمالي الميزانية العمومية للعميل، ترى سلطة دبي للخدمات المالية أنه كان من الواجب إجراء أعمال تدقيق إضافية بخصوص الاعتراف بالعوائد، على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالمعاملات الكبيرة.

- تم القيام بأعمال تدقيق غير مرضية على مكون العوائد. تم ايداع فواتير عشوائية في ملف أوراق العمل. لم تتم الإشارة في الفواتير إلى الاتفاقيات للتحقق من أن الشركة تملك الحق القانوني في هذه الفواتير. بعض الفواتير المودعة في الملف تخص السنة المالية التالية.

- أفاد المسؤول الأول عن هذا التدقيق لسلطة دبي للخدمات المالية أنه اطلع على المستندات (مذكرة الطلب وغيرها من تفاصيل العقود) وحصل على تقييمات لصافي الأصول ولكن لم تكن هناك في الملف مستندات تثبت هذه الإفادة.

- تم القيام بأعمال تدقيق غير مرضية على رصيد الذمم المدينة. لم يحصل المدقق المرخص على تأكيدات مستقلة من المدينين ولم يجري كذلك الفحوصات البديلة. ادعى المدقق المسجل أنه أدى فحص الايصالات اللاحقة الا أن ذلك الفحص لم يكن موثقا.

- وجد هناك استثمار كبير في شركة ذات غرض خاص تم شراؤها من كيان مرتبط. حيث كانت هناك أصول تملكها الشركة ذات الغرض الخاص وقد كانت وسيلة المدقق المسجل هي فحص قيمة تلك الأصول وليس الأصول ذات الغرض الخاص. لم يتم القيام بأعمال تدقيق كافية على الشركة ذات الغرض الخاص ككل.

11.4 الافصاح عن أصل مودع لدى كيان مرتبط كمعادل للنقد

تعرّف معادلات النقد في المعيار رقم 7 من معايير المحاسبة الدولية (IAS) – بيان التدفقات النقدية على أنها "استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة جاهزة للتحويل إلى مبالغ نقدية معلومة والتي تخضع لمخاطر غير كبرى في تغيير القيمة."

النتائج التي تم التوصل اليها من ملفات معينة:

- تم تصنيف رصيد كبير على أنه نقد ومعادلات النقد والذي مثل مبلغ محولا إلى كيان مرتبط قام بدوره بايداعه لدى بنك من الغير بأسمه وليس بأسم الشركة المرخصة المعنية. على الرغم من أن المبلغ كان محفوظا في البنك، الا أنه لم يحفظ في حساب مصرفي خاص ومحمي بأسم الشركة المرخصة. وقد امتدت أعمال التدقيق التي قام بها المدقق المسجل لتشمل طلب تأكيد من الكيان المرتبط فقط دون محاولة الحصول على تأكيد من البنك. بما أن المبلغ كان تحت سيطرة كيان مرتبط فأن هناك مخاطرة بأن لا يكون المبلغ جاهزا للتحويل إلى نقد. لم تتم دراسة هذه النقطة أو توثيقها بشكل كاف من قبل المدقق المسجل.

5. نتائج أخرى

صنفت سلطة دبي للخدمات المالية النتائج الأخرى التي توصلت اليها، في الفئات التالية:

1. الاستقلال؛
2. تخطيط التدقيق؛
3. تنفيذ التدقيق؛
4. نتائج التدقيق؛
5. إجراءات مراجعة التدقيق؛
6. افصاحات البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات؛ و
7. نتائج على مستوى الشركة ككل.

تم التواصل مع كل من المدققين المسجلين المعنيين لتوصيل هذه النتائج لهم بشكل مفصل.

فيما يلي ملخص للنتائج الأخرى التي تم التوصل اليها. كما ورد ملخص واف بكافة النتائج التي تم التوصل اليها في الملحق 2.

أهم المسائل

تخطيط التدقيق

- بينت 26% من ملفات التعيين لإجراء التدقيق التي تم التفتيش عليها فشلت باظهار اثباتات كافية باتخاذ الإجراءات المطلوبة للتعامل مع مخاطر الاحتيال، حسبما هي مبينة في المعيار 240 من معايير التدقيق العالمية – مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال في تدقيق البيانات المالية؛ و
- 26% من ملفات التعيين لإجراء التدقيق لم تعتبر أن من حق المدقق وواجبه ابلاغ سلطة دبي للخدمات المالية بموجب المادة 104(3) من القانون رقم 1 لسنة 2004 بشأن مركز دبي المالي العالمي.

تنفيذ التدقيق

- 27% من ملفات التعيين لإجراء التدقيق التي تم التفتيش عليها لم توثق بشكل كاف المسائل ذات الأهمية لدعم رأي التدقيق.

نتائج التدقيق

- 18% من ملفات التعيين لإجراء التدقيق التي تم التفتيش عليها فشلت في تقييم وتوثيق الأخطاء الناجمة عن عمليات التدقيق مجتمعة التي لم يتم تصحيحها ولم توثق تلك الأخطاء؛ و
- ليست هناك مستندات كافية عن العمل المنجز في الحالات اللاحقة في 17% من ملفات التعيين لإجراء التدقيق التي تم التفتيش عليها.

افصاحات البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات

- تتضمن 31% من تقارير مدققي الحسابات إشارات إلى قوانين لا تنطبق على الشركات المرخصة و/أو مؤسسات السوق المرخصة؛ و
- 28% من آراء التدقيق ليست ملتزمة بمتطلبات كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية.

الملحق ١ - برنامج سلطة دبي للخدمات المالية للرقابة على التدقيق

الهدف

يهدف برنامج سلطة دبي للخدمات المالية للرقابة على التدقيق إلى ترويج أداء عمليات التدقيق الخارجي للتقارير المالية الصادرة بموجب كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية بجودة عالية.

إن الغرض من برنامج الرقابة على التدقيق هو الحرص على استيفاء المدققين المسجلين في مركز دبي المالي العالمي متطلبات معايير التدقيق الدولية والمعيار الدولي للرقابة على الجودة ومدونة الأخلاقيات المهنية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين.

الأسلوب الرقابي الذي تتبعه سلطة دبي للخدمات المالية

تتخذ سلطة دبي للخدمات المالية بالنسبة للمدققين المسجلين أسلوبا قائم على تقييم المخاطر يتضمن نشاطات الاشراف حسب الأحداث ونشاطات الاشراف المستمرة.

يخضع المدققون المسجلون لتقييم ميداني مرة في كل ثلاث (3) سنوات على الأقل. غير أن هذا قد يتغير حسب أية عوامل مخاطر أخرى يتم تحديدها. يجري عمليات التقييم موظفون لدى سلطة دبي للخدمات المالية والذين قد يستعينون بهيئات مختصة دولية تقدم المساعدة في تطبيق الرقابة وتقديم المشورة إلى سلطة دبي للخدمات المالية.

تتضمن وسائل الاشراف التي تتبعها سلطة دبي للخدمات المالية التسجيل والتقييم الميداني وعمليات المراجعة المكتبية وعمليات المراجعة التي تتم في المناسبات وعمليات مراجعة حسب الموضوع. وقد تم بحث كل من هذه الوسائل فيما يلي:

أ. التسجيل

كجزء من إجراءات التسجيل، تقيّم سلطة دبي للخدمات المالية ملائمة المدققين المسجلين ومسؤولي التدقيق لديهم ولياقتهم لأداء أعمالهم. هذا التقييم يشبه التقييم الميداني ولكنه يقتصر على مراجعة الإجراءات التي تتبعها شركة التدقيق ككل.

ب. عمليات التقييم في الموقع

الهدف

تتضمن عمليات التقييم الميداني قيام سلطة دبي للخدمات المالية بتحليل عمليات المدققين المسجلين وأعمالهم وكيفية تنفيذ التدقيق على شركة مرخصة ومؤسسة سوق مرخصة أو شركة مساهمة عامة.

التكرار

يخضع المدقق المسجل لما لا يقل عن تقييم ميداني واحد (١) كل ثلاث (3) سنوات. ينتج عن التقييم الميداني تصنيف المدقق المسجل حسب تقييم المخاطر. تتفاوت عدد مرات إجراء التقييم الميداني حسب التصنيف المحدد للمدقق المسجل بناء على تقييم المخاطر.

اختيار المدقق

يعتمد اختيار التقييم الميداني على عدد من العوامل من ضمنها تصنيف المدقق المسجل بناء على تقييم المخاطر، وتصنيف المخاطر ونوع النشاط للشركة المرخصة أو لمؤسسة السوق المرخصة أو للشركة المساهمة العامة التي يدققها المدقق، ونتائج أي تقييم ميداني سابق وأية معلومات أخرى ذات علاقة.

اشعار المدقق

تبلغ سلطة دبي للخدمات المالية المدقق المسجل حين يتم اختياره للتقييم الميداني، قبل أربعة (4) أسابيع على الأقل من الزيارة (ما لم تكن تلك الزيارة قد تأجلت أو تم تغيير موعدها سابقا). يبين خطاب اشعار المدقق التفاصيل التالية:

- التاريخ المقترح للزيارة؛
- الوقت الذي يتوقع أن تستغرقه الزيارة؛ و
- أية متطلبات لأية موارد.

تغيير موعد الزيارة

لا يجوز تغيير موعد الزيارة الا في ظروف محدودة للغاية. اذا رغب المدقق المسجل أن يطلب تغيير موعد الزيارة، عليه القيام بذلك فورا وخطيا مبينا الأسباب التي دعت إلى طلب تغيير موعد الزيارة والتواريخ البديلة المقترحة للزيارة (والتي يفضل أن تكون قبل التاريخ المقترح أساسا).

الاستبيان السابق على الزيارة

يتضمن خطاب الاشعار استبيانا سابقا على الزيارة. يتضمن هذا الاستبيان قائمة بالمستندات والسجلات الإضافية وغيرها من المعلومات التي لم يتضمنها مستند المعلومات السنوي (AID) الذي يقدمه كل مدقق مسجل في بداية كل سنة ميلادية.

الاختيار المسبق لملفات التعيين لإجراء التدقيق

تختار سلطة دبي للخدمات المالية مسبقا ملفات التعيين لإجراء التدقيق التي ستتطلع عليها وتقوم بإرسال قائمة بالملفات المختارة إلى المدقق المسجل قبل ما لا يقل عن أسبوع واحد (١) من الزيارة.

الاتصال الهاتفي ما قبل الزيارة

قبل أسبوع واحد (١) على الأقل من موعد الزيارة، تتصل سلطة دبي للخدمات المالية بالمدقق المسجل هاتفيا بهدف:

- تأكيد الترتيبات النهائية؛
- التعامل مع أية استفسارات قد تكون لدى المدقق المسجل؛
- توضيح أية مسائل تنجم عن المستندات التي وصلتها؛ و
- تأكيد تواجد الملفات و/أو الشركاء ذوي العلاقة.

الاجتماع الأول

تعقد سلطة دبي للخدمات المالية مناقشات مبدأية مع مسؤولي التدقيق لدى مدقق الحسابات المسجل للحصول على المعلومات المتعلقة بأعمال مدقق الحسابات المسجل وللوصول إلى تصور حول كيفية إدارة مدقق الحسابات المسجل لعمله. تتناول هذه المناقشات ما يلي:

- الإجراءات التي يتخذها مدققو الحسابات المسجلون للحرص على الالتزام بقوانين وقواعد سلطة دبي للخدمات المالية؛
- مدى ونطاق ضوابط الجودة الداخلية لكل من مدققي الحسابات المسجلين؛
- تفاصيل عمليات مراجعة الالتزام التي يتم القيام بها؛
- ملف العمل؛
- طبيعة ونطاق النشاطات؛ و
- ملف الموظفين والذي يشتمل على وصف دور كل من الموظفين ومسؤولياته فرديا.

مراجعة ملفات التعيين

بعد تجميع البيانات المطلوبة تبدأ سلطة دبي للخدمات المالية بعمليات المراجعة التفصيلية. تقرر سلطة دبي للخدمات المالية أي من ملفات التعيين التي ترغب بمراجعتها من القائمة المختارة مسبقا. كما تعقد سلطة دبي للخدمات المالية مناقشات مع مسؤول التدقيق المعني/مدير التعيين لإجراء التدقيق المعني قبل البدء بمراجعة ملف التعيين.

الاستفسارات الناتجة عن مراجعة الملف

بعد اتمام مراجعة ملف التعيين لإجراء التدقيق، يلخص موظف سلطة دبي للخدمات المالية المسائل التي نجمت عن ملف التعيين المعني ويعد ملاحظات استفسارية توثق ملاحظاته.

يتم تسليم الملاحظات الاستفسارية إلى مسؤول التدقيق المعني/مدير التعيين لإجراء التدقيق المعني لاعداد الردود على تلك الاستفسارت. بعد اعداد الرد، تتم مناقشة كل ملاحظة مع الرد عليها.

نواح أخرى بالمراجعة تتعلق بالشركة ككل

يتم أيضا فحص المستندات التالية التي تتعلق بالشركة ككل:

- المراسلات مع المُنظمين الآخرين؛
- المراسلات مع العملاء بخصوص النزاعات؛
- المستندات التي تتعلق بتأمين الضمان المهني على مدقق الحسابات المسجل؛
- سجلات تقييم الشركاء والموظفين؛ و
- سجلات التطوير المهني المستمر للمسؤولين عن التدقيق وموظفي التدقيق.

تتم مناقشة أية نتائج يتم التوصل اليها في سياق هذا العمل مع المدقق المرخص و/أو الأفراد المعنيين بحيث يمكن التعامل مع أية مسائل بسيطة في هذا الوقت.

الاجتماع الختامي

لا يجوز طرح أية مسائل في الاجتماع الختامي والتي لم تتم مناقشتها خلال الزيارة.

الهدف من الاجتماع الختامي هو:

- تأكيد دقة الوقائع المتلعقة بالمسائل التي تم بحثها؛

- تقديم النتائج الأولية التي تم التوصل اليها من الزيارة ككل؛ و
- بحث الآثار المترتبة على النتائج التي تم التوصل اليها.

التقرير الأولي للتقييم في الموقع

بناء على ردود المدقق المسجل في الاجتماع الختامي، تضيف سلطة دبي للخدمات المالية استنتاجها للتقرير مع أية توصيات بالتحسين. ثم يتم ارسال التقرير الأولي حول التقييم في الموقع عندئذ إلى المدقق المسجل مع اعطاءه الفرصة لإبداء ملاحظاته النهائية خلال أربعة عشر (14) يوما.

الخطاب النهائي للتقييم في الموقع

عند استلام ملاحظات المدقق المسجل على التقرير الأولي للتقييم في الموقع، تحلل سلطة دبي للخدمات المالية الرد وتختتم التقييم في الموقع بخطاب نهائي.

ج. عمليات المراجعة المكتبية

المراجعة المكتبية هي نشاط سنوي يبدأ عند استلام مستند المعلومات السنوي وتقرير مسؤول مكافحة غسل الأموال. يعتبر المستندان المذكوران حجر الأساس في خطة الرقابة على التدقيق. يساعد المستندان المذكوران سلطة دبي للخدمات المالية في تحديد الأولوية في زيارات الرقابة. تستند المراجعة على أية مسائل تنشأ عن هذين المستندين مع المسائل التي نشأت عن عمليات تقييم ميدانية سابقة (إن وجدت) والمعلومات التي تم الحصول عليها.

د. عمليات المراجعة في المناسبات

يمكن الشروع بإجراء بنشاط اشرافي في المناسبات بتوجيه اشعار أو بإجراء المراقبة أو بتقديم شكوى (داخلية أو خارجية). تستخدم سلطة دبي للخدمات المالية مجموعة من الأدوات الاشرافية عندما تقوم بالاشراف في المناسبات.

هـ. عمليات المراجعة حسب الموضوع

تتم عمليات المراجعة حسب الموضوع عموما في النواحي السرية من عمليات المدققين المسجلين. وقد تكون هذه العمليات مكتبية أو ميدانية أو قد تجمع ما بين الاثنين. بشكل عام، تستخدم عمليات المراجعة هذه للحرص على استمرار كل مدقق مسجل بالمحافظة على مستوى التأهيل الذي أظهره عند تسجيله.

الملحق 2 – نتائج أخرى

فيما يلي ملخص واف بأهم النتائج التي تم التوصل اليها والتي تضمنها الجزء 5 من هذا التقرير.

الاستقلال

تم تعريف الاستقلال في مدونة الأخلاقيات المهنية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين على أنه الاستقلال الفكري[3] والاستقلال الظاهري[4].

وصف النتائج الأخرى	عدد ملفات التعيين التي احتوت على هذه النتائج	عدد المدققين المسجلين الذين انطبقت عليهم هذه النتائج
عدم الحصول على تأكيد استقلال من العاملين المشاركين في التدقيق وفقا للمعيار الدولي للرقابة على الجودة ISQC1	لا يوجد	5
عدم استيفاء إجراءات قبول العميل قبل توقيع خطاب التعيين	3	3
عدم تقييم تهديد الاستقلال لأداء خدمات عدم التأكيد	2	2
عدم الحصول على توضيح مهني خطيا من المدقق السابق	1	1

3- الاستقلال الفكري: وضع العقل الذي يسمح بالتعبير عن استنتاج ما دون التأثر بأية مؤثرات من شأنها التأثير على الحكم المهني، مما يسمح للفرد بالتصرف بنزاهة وبممارسة الموضوعية والتشكيك المهني.

4- الاستقلال الظاهري: هو تجنب الحقائق والظروف التي تكون ظاهرة بشكل يمكن أي طرف من الغير يملك معلومات كافية من الاستنتاج، بناء على موازنة كافة الحقائق والظروف المعينة، بأن نزاهة شركة التدقيق أو أي من الأعضاء المشاركين بالتدقيق أو التأكيد، وموضوعيتهم أو تشكيكهم المهني قد تأثرت.

تخطيط التدقيق

يشمل تخطيط التدقيق اثبات استراتيجية التدقيق ككل وتطوير خطة تدقيق. إن القيام بتخطيط كاف يصب في مصلحة تدقيق البيانات المالية.

وجدت سلطة دبي للخدمات المالية مسائل في تخطيط التدقيق في النواحي التالية:

وصف النتائج الأخرى	عدد ملفات التعيين التي احتوت على هذه النتائج	عدد المدققين المسجلين الذين انطبقت عليهم هذه النتائج
عدم اظهار اثبات كاف باتخاذ الإجراءات المطلوبة للتعامل مع المخاطر أو الاحتيال، حسبما هو وارد في المعيار 240 من المعايير الدولية للتدقيق – مسؤوليات المدققين فيما يتعلق بالاحتيال في تدقيق البيانات المالية.	28	11
عدم الأخذ بالاعتبار حق المدقق وواجبه بتبليغ السلطة المنظمة وفقا للمادة 104(3) من القانون رقم 1 لسنة 2004 بشأن مركز دبي المالي العالمي.	28	10
عدم توثيق فهم الضوابط الداخلية للكيان المعني بالتدقيق وفقا للمعيار 315 من المعايير الدولية للتدقيق – تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم الكيان وبيئته	11	6
عدم كفاية توثيق تخطيط التدقيق للالتزام بمتطلبات المعيار 315 من المعايير الدولية للتدقيق – تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم الكيان وبيئته	10	5
عدم وجود ما يثبت اتخاذ الإجراءات التحليلية المناسبة حسبما هو مطلوب بموجب المعيار 520 من المعايير الدولية للتدقيق – الإجراءات التدقيقية	5	3
عدم حفظ أوراق العمل ذات العلاقة في ملف التعيين عند الاعتماد على العمل الذي تم على مستوى المجموعة	5	5
عدم توثيق المسائل التي تم بحثها في اجتماع التخطيط للفريق	9	4
عدم تعديل المادية على الرغم من التعديلات الهامة التي طرأت على حسابات الإدارة	3	3
عدم توثيق المسائل التي تم بحثها مع إدارة الشركة المرخصة في الاجتماع الأول/الاجتماع الافتتاحي	2	1
عدم تقييم أتعاب مؤسسات الخدمات	1	1

تنفيذ التدقيق

لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية المسائل التالية في تنفيذ التدقيق في الفئات الواسعة التالية:

وصف النتائج الأخرى	عدد ملفات التعيين التي احتوت على هذه النتائج	عدد المدققين المسجلين الذين انطبقت عليهم هذه النتائج
لم توثق ملفات التعيين بشكل كافة المسائل ذات الأهمية في دعم رأي التدقيق	29	12
بدا أن اثبات التدقيق بخصوص العوائد غير كاف وأن مستوى جودة مستندات التدقيق كان سيئا	8	6
لم يتم اتخاذ معيار قياسي لاختيار حجم العينة	4	2
عدم توثيق المنطق الذي أدى إلى الاستنتاج	3	2
عدم إجراء/توثيق أي عمل لتأكيد التزام الشركات المرخصة بأحكام الشريعة ومبادئها	2	2
عدم توثيق العمل على الأرصدة الافتتاحية	1	1
عدم وجود ما يثبت الاطلاع على التقرير الاكتواري النهائي لتأكيد أرصدة التأمين النهائية	1	1
عدم اظهار القيام باختبار الوقت النهائي للتحقق من أن التعاملات النقدية بدأت في نفس الفترة	1	1
عدم توثيق الفهم التفصيلي للتقديرات ذات العلاقة	1	1
عدم توثيق الاستشارة	1	1

استنتاجات التدقيق

وجدت سلطة دبي للخدمات المالية مسائل في استنتاجات التدقيق في النواحي التالية:

وصف النتائج الأخرى	عدد ملفات التعيين التي احتوت على هذه النتائج	عدد المدققين المسجلين الذين انطبقت عليهم هذه النتائج
عدم تقييم وتوثيق الأخطاء المجمعة التي لم يتم تصحيحها والتي أسفرت عنها عمليات التدقيق	19	6
عدم كفاية توثيق العمل الذي تم في الأحداث اللاحقة	18	5
عدم اثبات التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة وفقا للمعيار 260 من المعايير الدولية للتدقيق – التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة ووفقا للمعيار 265 من المعايير الدولية للتدقيق – التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة بشأن العيوب في الضوابط الداخلية	16	4
عدم التزام مضمون خطاب الاعلان مع متطلبات المعيار 580 من المعايير الدولية للتدقيق – الاعلان وخلافه	10	3
عدم كفاية توثيق العمل الذي تم على قيود المذكرات المادية	9	1

إجراءات مراجعة التدقيق

لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية المسائل التالية بخصوص إجراءات مراجعة التدقيق في الفئات الواسعة التالية:

وصف النتائج الأخرى	عدد ملفات التعيين التي احتوت على هذه النتائج	عدد المدققين المسجلين الذين انطبقت عليهم هذه النتائج
عدم مشاركة مسؤول التدقيق خلال عملية التدقيق	4	3
عدم اظهار جمع اثباتات كافية للتدقيق قبل إصدار تقرير التدقيق	2	2
عدم تعيين مراجع ضبط جودة أعمال التعيين والذي يعتبر تعيينه الزاميا	2	1
عدم القيام بمراجعة ضبط جودة أعمال التعيين قبل إصدار تقرير التدقيق	1	1
عدم ابلاغ سلطة دبي للخدمات المالية بتعيين مسؤول التدقيق	1	1

الافصاحات في البيانات المالية وتقرير التدقيق

كانت النتائج التي تم التوصل اليها في مجال افصاحات البيانات المالية وتقرير التدقيق كما يلي:

وصف النتائج الأخرى	عدد ملفات التعيين التي احتوت على هذه النتائج	عدد المدققين المسجلين الذين انطبقت عليهم هذه النتائج
الإشارات في تقرير التدقيق إلى قوانين لا تنطبق على الكيانات المعنية	33	12
رأي التدقيق ليس ملتزما بمتطلبات كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية.	30	11
وجود مسائل بسيطة تتعلق بالافصاح في الحالات التي كانت فيها افصاحات البيانات المالية لا تتفق مع المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS	9	7
الإشارة بشكل غير صحيح أو عدم الإشارة إلى قانون العمل في حساب مزايا نهاية الخدمة	7	6
عدم التزام تقرير التدقيق بمتطلبات المعيار 700 من المعايير الدولية للتدقيق – تكوين رأي وإصدار تقرير حول البيانات المالية	6	4
عدم احتواء البيانات المالية افصاحات كافية من الأطراف المرتبطة حسبما هو مطلوب وفقا للمعيار 24 من المعايير الدولية للتدقيق – افصاحات الأطراف المرتبطة	4	4
عدم اعداد البيانات المالية بموجب اساس مناسب لاعدادها	2	2
عدم اعداد بيانات مالية موحدة	1	1
عدم كفاية تسلسل التدقيق بالنسبة لرأي التدقيق المؤهل	1	1

النتائج على مستوى الشركة ككل

كانت النتائج التي تم التوصل اليها على مستوى الشركة ككل كما يلي:

وصف النتائج الأخرى	عدد المدققين المسجلين الذين انطبقت عليهم هذه النتائج
عدم وجود إجراء رسمي وموثق لتقييم الشركاء/الموظفين وترقيتهم	6
عدم الاحتفاظ بسجلات كافية للتطور المهني المستمر	5
عدم اتباع آلية مناسبة للتحقق من حدود تأمين الضمان المهني	4

الملحق 3 – المدققون المسجلون للفترة

المدققون التالي بيانهم كانوا مسجلين خلال الفترة وخضعوا لتقييم ميداني من قبل سلطة دبي للخدمات المالية، يبين التقرير التالي تلك النتائج:

رقم الشركة	الاسم	تاريخ التسجيل
F001428	اشوك كابور آند اسوشيتس ليمتد	28 يناير 2007
F001571	بي دي او محاسبون قانونيون ومستشارون	4 يونيو 2008
F000241	ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)	3 يناير 2005
F001429	ديلويت ال ال بيه	28 نوفمبر 2006
F000031	ايرنست ويونغ	3 يناير 2006
F001430	جرانت ثورنتون ال ال بيه	15 يناير 2007
F001431	هورواث ماك ليمتد	15 يناير 2007
F001432	كيه بيه ام جي ال ال بيه	19 ابريل 2009
F000641	مازارز محاسبون قانونيون	10 مايو 2011
F001792	ميراليس محاسبون قانونيون ومدققون مسجلون*	2 ابريل 2012
F000383	مور ستيفنز، محاسبون قانونيون	6 فبراير 2007
F001434	برايس ووترهاوس كوبرز	7 يناير 2008
F001435	راسل بيدفورد (دبي) ليمتد	5 فبراير 2007
F001436	سجاد حيدر محاسبون قانونيون ال ال بيه	3 مارس 2008
F001265	سنجاني آند كومباني*	6 يوليو 2012
F001054	اسامه طباره آند كو – نكسيا انترناشيونال	26 مارس 2009

الملحق 4 – المدققون الذين انسحبوا خلال الفترة

التالي بيانهم هم مدققون مسجلون سحبوا تسجيلهم خلال الفترة والذين خضعوا لتقييم ميداني من قبل سلطة دبي للخدمات المالية، تم عرض النتائج في الجدول التالي:

رقم الشركة	الاسم	تاريخ التسجيل	تاريخ الانسحاب
F000691	فرحات وشركاه ال ال بيه **	3 مارس 2008	13 يونيو 2010
F000020	كيه بيه ام جي	3 يناير 2005	19 ابريل 2009
F001433	مازارز ميدل ايست ال ال بيه	12 فبراير 2008	10 مايو 2011
F000599	ماريسون مينون محاسبون قانونيون	7 يناير 2008	22 يناير 2012
F000025	برايس ووترهاوس كوبرز	3 يناير 2005	28 ديسمبر 2010

** لم تخضع لتقييم كامل في الموقع.

هاتف: 1500 362 4 971+
فاكس: 0801 362 4 971+
صندوق بريد: 75850
الطابق الثالث عشر، مبنى البوابة، دبي
الإمارات العربية المتحدة
البريد الالكتروني: info@dfsa.ae
الموقع الالكتروني: www.dfsa.ae